

الوساطة المالية ودعم النمو الاقتصادي: أهميتها وآلياتها بين المدخلين التقليدي والإسلامي -دراسة حالة الجزائر  
Financial intermediation and the support of economic growth, its importance and mechanisms  
between conventional and Islamic approach -evidence from Algerian case-

رفيق غدار

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 (الجزائر) (r.gheddar@univ-ecosetif.dz)

تاريخ الاستلام: 2020/01/20؛ تاريخ المراجعة: 2020/01/25؛ تاريخ القبول: 2021/06/03

**ملخص:** يعد الربط بين أعوان العجز وأعوان الفائض المالي مجالا مهما من الناحية المالية والإقتصادية باعتبارها عملية ضخ النقود ورؤوس الأموال في النشاط الإقتصادي وحلقة مهمة لتكملة دائرة الدخل التي تؤدي لزيادة الثروة والرفاه، يعد الوسيط المالي بأنه مؤسسة متعددة المنتجات، وذلك لأن أنشطته وأعماله كثيرا ما تتصف بالتعدد والتنوع والتداخل، كما يتميز مجال نشاط المصارف بشكل عام بالتغير والتجدد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي، وذلك بإبتكار صيغ تمويل جديدة أو تقلص خدمات جديدة أو استخدام تكنولوجيا جديدة... إلخ .

وتحليل أهمية الوساطة على المكونات الكلية للإقتصاد بين الدراسات النظرية والتطبيقية والأبحاث التحليلية والوصفية يتعدى ليشمل مكونات هذا القطاع وآلياته، وأثره في الوحدة الإقتصادية والنشاط الإقتصادي بمجمله، مع دراسة الحالة لمعرفة خصائص الوساطة المالية وأهميتها في الجزائر بشقيها التقليدي والإسلامي وأهم مؤشراتهما، حيث تم التوصل إلى أهمية ربط وتفعيل وزيادة كفاءة الوساطة المالية في القيام بمهامها، ومنح على التسهيلات للأعوان الإقتصاديين في التعاملات المالية مع أفضلية نظرية لنموذج التمويل التشاركي، والذي لا يزال ضئيلا في حالة الجزائر وهو ما يستلزم إجراءات كمية ونوعية لصالح تطوير نموذج التمويل الإسلامي وإعطائه فرصته ودوره في دفع التنمية الإقتصادية.

الكلمات المفتاح: وساطة مالية؛ مصارف؛ نمو إقتصادي، تمويل إسلامي .

تصنيف JEL: E42 , E52 , G21 , G32, O43

**Abstract:** The link between savers and investors is an important area in economic activity and to complement the income circle that leads to increase wealth and well-being, the financial intermediary is considered as a multi-product institution, because its activities are often characterized by pluralism, diversity and overlap, Also, the field of banking activity is characterized by changing and renewal, whether at the level of internal and external working mechanisms, by inventing new financing formulas, providing new services, using new technology...

Analysis of the importance of intermediation on the macro-components of the economy between theoretical and applied studies and analytical and descriptive research goes beyond to include the components of this sector and its mechanisms, with a case study to find out the characteristics of financial intermediation and its importance in Algeria, with its conventional and Islamic parts and its most important indicators.

It was reached the importance of linking, activating and increasing the efficiency of financial intermediation in carrying out its tasks, and granting facilities to economic partners with a theoretical preference for the participatory financing model, which is still small in the case of Algeria, which requires quantitative and qualitative measures in favor of developing Islamic finance and giving it its opportunity and its role in advancing economic development.

**Keywords:** ; Financial Intermediation ; banks ; economic growth ; Islamic financing.

**Jel Classification Codes :** E42 , E52 , G21 , G32, O43

\* رفيق غدار r.gheddar@univ-ecosetif.dz

## I - تمهيد :

تأتي الحاجة للوساطة المالية من واقع تفاوت الأعوان الإقتصاديين من حيث المعلومات والقدرة والثروة أيضا، فهناك أعوان الفائض من ذوي رأس المال، وفي الجهة المقابلة رجال الأعمال الذي يملكون المهارة والخبرة الإستثمارية لكن لا يملكون رأس المال، وهنا تنشأ فرصة لطرف ثالث يقرب بين الطرفين ويملك ثقتهم، حيث يقوم الوسيط المالي بإشباع حاجة كلا الطرفين في مقابل ربح متفق عليه، وبذلك تكون الأطراف الثلاثة قد استفادت من هذه الوساطة مما ينعكس ذلك بالإيجاب على الإقتصاد ككل.

وتأتي المصرفية الإسلامية بنموذج وساطة مالية تشاركية بالدرجة الأولى ومن خلال صيغ بيوع تشجع الطلب الإستهلاكي الإيجابي في تشجيع الإستثمار والإنتاج، أو من خلال صيغ المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في العملية الإنتاجية وربط عائد وتكلفة التمويل بالقطاع الحقيقي ومن ثم ربط أعوان الفائض وأعوان العجز من خلال مؤشر حقيقي يربط عائد التمويل بمخاطره بشكل فعال.

وعلى ذلك يكون السؤال الرئيس التالي: ما هو الإختلاف النظري والتطبيقي بين نموذجي التمويل التقليدي والإسلامي للوساطة المالية وعلاقتها المفترضة بالنمو الإقتصادي؟

ومن خلال هذا التساؤل تبرز الفرضية الأساسية التالية:

يربط نموذج الوساطة التقليدي بين مختلف الأعوان الإقتصاديين من خلال مؤسسات وآليات لا تكون بالضرورة فعالة وناجحة مع تضارب المصالح وانفصال عملية التمويل عن القطاع الحقيقي، في حين تقدم المصرفية الإسلامية نمودجا تشاركيا أكثر كفاءة مع تقدير نتائجها بشكل حقيقي، ومؤشرات الوساطة المالية بنموذجها في الجزائر وحجم تأثيرها هامشي مع ضعف درجة المرافقة للقطاع الإنتاجي.

ومن أهم الدراسات السابقة والتي في علاقة شبه مباشرة بالموضوع مع تناولها حالة الجزائر، والتي تم الإطلاع عليها:

- دراسة قويدري بوشيح بوجمعة، بريش عبد القادر، الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، المنشورة على شكل مقال بمجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 15 المجلد 2 لسنة 2016 ص: 174-188، حيث هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى استقصاء أثر الوساطة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2012 من خلال دراسة قياسية بينت وجود علاقة موجبة بين مؤشر معدل القروض ومعدل النمو الإقتصادي، كما تبين أيضا وجود قوة تفسيرية للقروض في معظم تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أما باقي مؤشرات الوساطة المالية (سيولة الإقتصاد، معدل الودائع وحجم النظام البنكي) فلا يوجد تأثير معنوي على النمو الإقتصادي، وبشكل عام نلاحظ أن نتائج الدراسة جاءت غير منسجمة مع النظرية الاقتصادية في معظمها وذلك يعبر عن الخلل الموجود في النظام البنكي الجزائري.

وتختلف عنها هذه الدراسة في إلتزام الجانب التحليلي الربط بمسار السياسات الإقتصادية مع عرض النموذج التشاركي نظريا وتطبيقيا، فقد

تناولت الدراسات نموذج الوساطة من وجهات نظر وبأساليب مختلفة.

- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مقال منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9-2013، ص: 54-62، حيث تناول أهم مؤشرات أداء والإستقرار المالي والنقدي وربطه ببعض المؤشرات الإقتصادية وأهمها الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في تحسين أداء البنوك والمؤسسات المالية الناشطة، حتى وإن كانت نتائج هذا الأداء غير كافية للتوافق مع المعايير العالمية بشكل سليم، وعرض جهود الجزائر المبذولة في سبيل إصلاح قطاعها المصرفي وفق إستراتيجيات جديدة تركز على المعاملات المصرفية الإلكترونية، ووسائل الدفع الحديثة، وتحديث الخدمات المصرفية مع الحاجة لضمان استقلالية البنوك العمومية، وتوسيع صلاحياتها والتوجه نحو اللامركزية في إتخاذ القرارات وكل هذا يدخل ضمن ديمقراطية العمل المصرفي، وتشابه مع الموضوع قيد الدراسة في بعض المؤشرات واستخدام الجانب التحليلي والتركيز على جانب الأداء والإصلاحات من خلال تقارير بنك الجزائر، وتختلفان في إضافة هذه الدراسة للنموذج التشاركي وتأثير الوساطة المالية من خلال نظريات النمو الإقتصادي نظريا وتطبيقيا.

- دراسة عقبه ريمي، وفاء رمضاني، إستجابة بعض متغيرات الإقتصاد الجزائري لمؤشرات الوساطة المالية المصرفية باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1990 - 2016، المنشور بمجلة نماء للإقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد 2 أفريل 2018 عن جامعة جيجل، هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل إستجابة بعض متغيرات الإقتصاد الكلي للتغيرات الحاصلة في مؤشرات الوساطة المالية المصرفية في الجزائر، من خلال تقدير ثلاث نماذج: النمو الإقتصادي، الإستثمار المحلي، البطالة كمتغيرات تابعة، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مؤشرات الوساطة المالية المصرفية ومؤشر الكتلة النقدية M2 الذان كان لهما أثر على النمو الإقتصادي، وعلى إجمالي تكوين رأس المال، وأدى أيضا إلى تراجع وانخفاض معدلات

البطالة على مستوى الإقتصاد الجزائري، وهي تختلف عن هذه الدراسة في أسلوب ومنهج الدراسة وأدواتها مع التشابه في بعض المؤشرات والناتج المتوصل إليها، وتفرد هذه الدراسة بنموذج الوساطة المالية الإسلامية.

- دراسة بن قبيلة زين الدين، أثر التطور المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، على شكل رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية نوقشت بجامعة أبي بكر بلقايد جامعة تلمسان 2016، هدفت الدراسة لدراسة العلاقة السببية واتجاه التأثير بين النمو الإقتصادي والتطور المالي، حيث دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التطور المالي بمختلف مؤشرات والنمو الإقتصادي، مع علاقة سببية باتجاه واحد من النمو الإقتصادي للتطور المالي في الأجل القصير أي أن النمو الإقتصادي هو الذي يساعد على تفسير التغيرات في التطور المالي، وعلى ذلك توافقت الدراسات في المؤشرات المدروسة عموما وبعض الأدوات المستخدمة واختلفت في منهج الدراسة، كما أن هذا البحث يعطي إتجاه التأثير من الجانبين وإبراز مؤشرات التمويل الإسلامي كنموذج بديل ذو آفاق واعدة في جانب التمويل وقدرته على تحويل إتجاه التأثير من التطور المالي للنمو الإقتصادي.

### 1.I مفهوم الوساطة المالية وأهمية الوساطة

أ- مفهوم الوساطة المالية : هناك العديد من التعاريف الواردة بشأن الوساطة المالية:

الوساطة المالية "مؤسسات مالية تمارس العمل المالي من خلال توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين، فتعبي الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات بهدف تمويل الإقتصاد من خلال القروض والإستثمارات، وتضم مؤسسات مصرفية وغير مصرفية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد وشركات الرهن العقاري وصناديق الإستثمار ووساطة السوق المالي" (الجميل، 2017، صفحة 9).

ويعرف الوسيط المالي على أنه: مؤسسة تتوسط بين المقرضين النهائيين والمقرضين النهائيين، وتسمح لعملية الإقراض والإقتراض بأن تنقسم إلى معاملتين منفصلتين عن بعضهما، فيقترض الوسيط المالي من الدائنين النهائيين، فتتضمن مبادلة ثنائية من الحقوق المالية، حيث يعرض الوسيط حقا على نفسه تجاه دائنيه بمقابل نقدي، مستعملا النقود التي حصل عليها في خلق حقوق مالية على المقرضين النهائيين (بن عزوز، 2011-2012، صفحة 72)، وبذلك يمكن تفهم دور الوساطة المالية بأنهم وحدات إقتصادية وظيفتها الأساسية هي شراء أوراق من المقرضين النهائيين، وإصدار دين غير مباشر على نفسها لصالح المقرضين النهائيين" (السيد علي، 2004، صفحة 67)، فهي منظمات تصدر إلتزامات مالية على نفسها بمعنى أن تبيع أصولا مالية مقابل النقدية التي تحصل عليها، ثم تستخدم هذه الحصيلة النقدية من هذه الإصدارات بصورة أساسية في شراء أصول مالية من الغير" (الحناوي و السيد ، 1998، صفحة 80).

ب- أنواع الوساطة المالية : يمكن التمييز هنا بين نوعين من الوساطة:

- وساطة الميزانية: من خلال ميزانية المؤسسات المالية الوسيطة وتضم الخصوم أو موارد التمويل وأغلبها من المدخرين، وجانب الأصول أو إستخدامات الأموال وفي مجملها تمويل الإستثمارات المختلفة حيث يكون إفتصال علاقة المدخر بالمستثمر أو نتائجها؛

- وساطة سوقية: في إطار التمويل المباشر في السوق المالي يمكن أن يتدخل الوسيط لإتمام صفقات شراء وبيع الأوراق المالية، حيث تبقى العلاقة مباشرة بين المدخر والمستثمر، ووظيفة الوسيط تقرب فرص إجراء الصفقات وتسهيلها.

ويختلف تدخل الوسيط في كل منهما كما يوضحه الشكل رقم (01) بالملحق لأنواع الوساطة والعلاقة التمويلية بين أعوان الفاض وأعوان العجز (بن عزوز، 2011-2012، صفحة 69)، حيث يختلف النوعان من حيث وجود أصلين ماليين مقابل النقود في وساطة الميزانية مع انفصال تام لعلاقة عارض الأموال بطالبتها ودور محوري وفاضل للوسيط في العلاقة بينهما، في حين وساطة السوق المالي لا تنفي وجود علاقة بين طرفي العلاقة التمويلية من خلال أصل مالي واحد بسعره وعائده.

ج- فوائد وأهمية الوساطة المالية والنظام المالي: تقدم الوساطة المالية العديد من الفوائد أهمها (الجميل، 2017، صفحة 49):

- الربط بين أعوان الفاض وأعوان العجز الماليين: يمكن توضيح أهمية النظرية والتطبيقية للوساطة المالية من خلال الشكل (02) بالملحق، حيث أن احتمالات التعاقد في حال التمويل المباشر هي  $(n \times m)$ ، في حين أنها  $(n+m)$  في حال التمويل بالوساطة، ويبدو الفرق كبيرا جدا في حال معرفة أن أعوان العجز والفاضل بالملايين وهذا من الناحية النظرية، وتبدو المشكلة أعمق من الناحية التطبيقية في مقابلة الرغبات من: حجم المبالغ وتوقيت الإحتياج وآجال التمويل وتكلفتها، مع المخاطرة المرتبطة بها وعدم تناظر المعلومات....

- تحويل المبالغ والإستحقاقات **Amounts and maturity transformation** : للوساطة المالية دور التحويل نظرا لعدم تجانس مبالغ وآجال الأوراق غير المباشرة والأوراق الأولية، فالمقترضون وهم عادة مؤسسات يريدون الحصول على مبالغ كبيرة وطويلة الأجل، بينما المقترضون وهم عادة بمبالغ صغيرة نسبيا فيريدون توظيف أموالهم لآجال قصيرة، والوسيط بمجرد بيعه للأوراق غير المباشرة لعدد كبير من الأعوان،

يتحصل على حجم ثابت نسبيا من الموارد، تسمح له أن يقرض لآجال طويلة وهذا ما يسمى بتحويل الآجال، وفي المثال بالجدول رقم (01) بالملحق ميزانية بسيطة لوسيط مالي (Ferrandier & Koen, 1997, p. 32).

وعلى المؤسسة المالية إدارة الفجوة الزمنية بين إستحقاقات خصومها وأصولها من أجل الإستفادة قدر الإمكان من عائد الفوائض المتاحة مع إمكانية مقابلة طلبات السحب بشكل فوري.

– **تحويل الخطر Risk transformation**: من خلال إستخدام أساليبه المالية والإستفادة من ميزة الأعداد الكبيرة، والضمانات والمعلومات المتوفرة للتقليل والتحكم بالمخاطر أفضل من التمويل المباشر، وإدارة محفظة تسمح إدارتها الجيدة بتحقيق العوائد وتخفيض المخاطر قدر الإمكان ؛

– **خفض التكاليف Reducing costs**: أهم فوائد الوساطة والنظام المالي تخفيض التكاليف من خلال وفورات الحجم **Economy of scale** ووفورات النطاق، حيث كلما زاد عدد المعاملات المالية إنخفضت تكلفة المعاملة الواحدة، ويحقق الوسيط المالي الربح مع تخفيض التكلفة النسبية للمقترضين ويشجع على الإستثمار والنمو الإقتصادي، مع دقة العمل وسرعة الأداء وضمان التعاملات (قريشي، 2006، الصفحات 65-66).

حيث تعرف وفورات الحجم بأنها: "الأرباح الناتجة عن الإنخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع، وتتحقق عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط المصرف"، ويتحقق تخفيض التكاليف من خلال عدة عوامل منها: التقسيم الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل، ووفورات الحجم تساعد إدارة المصرف على اتخاذ قرارات هامة تتعلق بزيادة الإستثمار في الطاقة الانتاجية والتسعير، كما تكتسي وفورات النطاق أهمية كبيرة أيضا للمؤسسة المصرفية حيث يتم تحديد مدى قدرة المؤسسة المصرفية على تنوع منتجاتها، وتحديد الميزج الأمثل للخدمات التي تقدمها لعملائها، ويتحقق هذا عندما تكون تكلفة إنتاج الميزج أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منتج من الميزج على حدة. (قريشي، 2006، صفحة 66).

د- **أهم الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين**: يمكن توضيحها من خلال الجدول (02) بالملحق الذي يوضح أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الوساطة المالية (بريش، 2006، صفحة 171).

**2.I – تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة المصرفية** : مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، بينما المؤسسات المصرفية، ونظرا لتعدد أنشطتها وتداخلها، فإنه يصعب تحديد ما يمكن اعتباره مدخلة وما يمكن اعتباره مخرجة، حيث يؤكد بعض الباحثين الإقتصاديين أن البنوك هي منتجة للقروض وحسابات الودائع وعليه فإن مخرجاتها تقاس إما بعدد الصفقات (عدد القروض) أو عدد الحسابات، ويعرف هذا الرأي بمقاربة أو طريقة الإنتاج (Production Approach) ، في حين يرى آخرون أن مخرجات البنك يجب أن تقاس بحجم الوحدات النقدية، للقروض الممنوحة أو الودائع المحصلة، ويعرف هذا الرأي بمقاربة أو طريقة الوساطة (Intermediation Approach) وتعتبر الأكثر إستخداما في معظم دراسات الكفاءة، لأن طريقة الإنتاج تركز على التكاليف التشغيلية أي المصاريف العامة وتحمل مصاريف الفوائد؛ بالمقابل تهتم طريقة الوساطة بالتكلفتين، وبذلك تكون لها أهمية دراسة مدى نجاح واستمرارية البنك.

وفي طريقة الوساطة ثلاث آراء، يمكن التعبير عنها بطرق قياس مخرجات البنك: (قريشي، 2006، الصفحات 61-63):

أ- **الطريقة الأولى: طريقة الأصول أو الموجودات (Asset approach)** : تعتبر هذه الطريقة لإلتزامات المصرف إتجاه الغير كالودائع مواد أولية أو مدخلات من الوحدات النقدية من أجل إنتاج قروض أو أصول تؤمن فوائد دخلية للمصرف، فبالنسبة لهذه الطريقة تعتبر القروض أو الأصول المحملة للفوائد هي المقاييس المناسبة لمخرجات المصرف وتأخذ بالإعتبار الموارد بطريقة ضمنية، حيث لا يمكن للبنك منح الإئتمان إلا من خلال الحصول على موارد بشتى أنواعها أو التزمات إتجاه المساهمين والدائنين، لكن هذه الطريقة تحمل كثيرا من الخدمات المصرفية التي تتميز بخصائص المخرجة أو شبه المخرجة المصرفية "Output like".

ب- **الطريقة الثانية: طريقة التكلفة المستعملة (User-cost approach)** : وفق هذه الطريقة يتم تصنيف أي "منتج مالي" للمصرف على أنه مخرجة إذا كانت مساهمته الصافية في دخل البنك موجبة أي أكبر من الصفر؛ ويصنف على أنه مدخلة إذا كانت مساهمته في دخل البنك سالبة أي أقل من الصفر؛ أي يتم وفق هذه الطريقة تصنيف أصول البنك كمخرجات، إذا كان العائد المالي على الأصل يفوق تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار، ويتم تصنيف الإلتزامات كمخرجات إذا كانت التكلفة المالية للإلتزام أقل من تكلفة فرصتها البديلة، وتسمح هذه الطريقة بإمكانية إعتبار بعض خدمات الودائع مخرجات يقدمها المصرف.

ج- **الطريقة الثالثة: طريقة القيمة المضافة (Value-Added Approach)** : تعتبر مخرجات البنك أصناف المنتجات المالية التي تشارك أو تساهم في قيمة عمليات البنك، حيث يتم تصنيف النشاطات التي يحقق من خلالها البنك قيمة مضافة عالية مثل: القروض، وودائع الطلب، والودائع لأجل، والودائع الإدخارية على أنها المخرجات الأساسية، مع اعتبار العمل ورأس المال العيني ورأس المال النقدي مدخلات.

ورغم الاختلاف في التفاصيل، فإن الطريقتين الأخيرتين (القيمة المضافة-التكلفة المستعملة) عمليا تتجهان لتقديم نفس التصنيف للمدخلات والمخرجات، والإستثناء الرئيس هو تصنيف ودائع الطلب كـمخرجة في معظم دراسات التكلفة المستعملة، وكمُدخلة ومخرجة في الوقت نفسه عند بطريقة القيمة المضافة.

### I.3 - أهم نظريات الوساطة المالية والنمو الاقتصادي :

أ- المدرسة الهيكلية للتمويل **Structural financing** : أبرزت الأهمية الخاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الإقتصادي، فبرزت أهمها في أعمال Gurley&Shaw 1960 و Goldsmith 1969، تستمد أهميتها من كون مؤسسات الوساطة تعمل على حشد ومن ثم زيادة حجم مدخرات المجتمع، وزيادة رأسمال الإستثمار، وتركزت معالجة هذه المدرسة على إصلاح الأنظمة المالية وآليات الوساطة ومؤسساتها خاصة في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضية التنمية (العمر، 2009، صفحة 5)، وهو ما يعزز ويدعم دورها في تراكم رأس المال وإعادة تمويل الإستثمار.

ب- مدرسة التحرير المالي **Financial Liberalization** : تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات الوساطة على أن تقييد الأدوات المالية وخاصة معدل الفائدة والسقوف الإئتمانية ونسب الإحتياطي القانوني تؤثر سلبا وبدرجة عميقة على تكوين رأس المال الوطني ومن ثم النمو الإقتصادي، فتسبب تحسین معدلات النمو من خلال تحرير معدلات التمويل السوقي وإزالة جميع القيود المؤسساتية، ومن شأن ترك الأدوات النقدية وخاصة الفائدة لتحديد تلقائيا من خلال قوى السوق للوصول للمستوى التوازني بالحد من دورة إنخفاض المدخرات-الإستثمارات ومن ثم إنخفاض الدخل الكلي (McKinnon 1973)، فالقيود ترفع من مستوى التكلفة الناشئة عن إنخفاض كفاءة المؤشرات المالية ووحدة الإئتمان المتاحة للإستثمار مع تخفيض الحجم المثالي لقطاع مؤسسات الوساطة المالية، الذي يؤدي لإنخفاض مستوى المنافسة وزيادة تكلفة الحصول على الإئتمان (العمر، 2009، صفحة 6).

ج- مدرسة نماذج النمو الداخلي **Endogenous Growth Models** : كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي، والمحاولة الجريفة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخليا وليس كمعطيات أو محددات خارجية، أثرها أيضا في أسلوب معالجة الوساطة المالية وأثرها على النمو الإقتصادي، (Greenwood&Jovanovic 1990) طبقا نموذجاً عاما للتوازن إستخلصا من خلاله أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسيط الماليين تعمل تلقائيا على زيادة حجم الإيداع، مع دورها في تأمين السيولة وزيادة إنتاجيتها، وزيادة كفاءة التخصيص، والتراكم الرأسمالي وتحويل آجال الإستحقاق، وهي ذات أثر مباشر على دالة الإنتاج.

كما إستخدم (Greenwood&Smith 1997، King&Levine 1993) نموذجا حول أثر المعلومات عن كفاءة المشروعات محل التمويل، ونموذج (Becki, Wang&Wynne 1998) الذي يوضح كيف للخدمات المالية توليد آثار إنتاجية كبيرة من خلال توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات قطاع العائلات والأعمال بالمقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك، والمخاطرة الإستثمارية لأصحاب المشاريع والتكاليف المصرفية للوسيط (Pagano 1993)، فالمستثمر يفضل عادة تجنب المخاطرة من خلال المشاريع ضعيفة المردودية (العمر، 2009، الصفحات 6-7)، ولكن وجود المؤسسة المصرفية يسمح بتنوع محفظة المستثمر ويزيد مستوى الرفح المالي لديه ويدفعه لتمويل المشاريع ذات المخاطر الأعلى والأكثر مردودية وهو ما يساهم بالنمو الإقتصادي.

كذلك (Jovanovic&Greenwood) بينا أن عدم تناظر المعلومات وتكاليف العمليات والتحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية بالمشاريع أمرا صعبا، ما يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة للتمويل، أو تفويض الأمر لمؤسسة عادة تكون المصدر الأساسي للمعلومات (قوشيح و بريس، 2016، صفحة 184)، وتؤدي لتوظيف أمثل للموارد، فعلى عكس المستثمر الفرد يتمتع الوسيط الماليون بأكبر محافظهم الإستثمارية وتنوعها وتشتيت المخاطر، ولا يتأثرون بالصدمات الدورية لقطاعات الصناعة كثيرا، ويتم التركيز على القطاعات الأعلى تقنية وإنتاجية، ومن ثم زيادة فعالية قناة الإيداع - الإستثمار وكفاءة وإنتاجية رأس المال.

وما أكدته الدراسات التطبيقية والقياسية في مجملها من خلال دراسات الإرتباط المتزامن هو العلاقة القوية بين مؤشرات الوساطة المالية والنمو الإقتصادي (العمر، 2009، صفحة 17) بوجود علاقة غير خطية، فمساهمة التطور المالي في النمو لا تحدث إلا إذا وصل البلد مستوى معين من الدخل (تقريبا في حدود الدول المتوسطة)، حيث أن تحوّل الأعوان من المخاطر وتكاليف المعاملات المرتبطة بالعمليات المالية يجعلان أثر التطور المالي على النمو غير واضح في الدول منخفضة الدخل، ولكنه يصبح إيجابيا عندما تصل هذه الدول إلى مستوى أو عتبة من الدخل (بن دحان، 2016، صفحة 4)، فمستويات التطور المالي تفسر بقوة الاختلافات بين الدول في مستويات النمو الاقتصادي وأكدت على أهمية تعزيز السياسات الرامية إلى تعميق وتوسيع القطاع المالي.

#### I.4- الوساطة المالية لدى المصارف الإسلامية ومخاطر السيولة وإدارة الميزانية:

أ- المبدأ التشاركي للصيرفة الإسلامية: المصارف الإسلامية مثل غيرها وبحكم طبيعتها بتحويل آجال إلتزاماتها المالية مع جانب الأصول من ميزانيتها، مع القدرة الدائمة على مقابلة طلبات السحب المستمرة وفق تدفق تيارات من الودائع والسحوبات اليومية، فتعد سلامة إدارة الميزانية عاملاً حاسماً في الثقة بعمليات المصرف، والإختلاف الجوهرى للنظام المالى الإسلامى عن التقليدى في الإبتعاد عن الوساطة المبنية على الديون إلى المبنية على المشاركة في المخاطر والملكية، إذ تعتمد في تركيبه ميزانيتها على عقود المشاركة في الأرباح والخسائر (المشاركة والمضاربة) بشكل خاص في جانبي الأصول والخصوم، وفي ظل هذه الترتيبات من المتوقع أن يشارك المودعون المصرف في تحمل مخاطر جهة الخصوم، ما يساعد على إمتصاص أي نتائج سلبية في جهة الأصول، وتمثل قيمة الودائع في هذه الحالة القيمة الحقيقية لأصول المصارف (بن جديدة، 2015، صفحة 70)، وبالتالي يصبح النظام المالى الإسلامى من الناحية النظرية أفضل من نظيره التقليدى لما يتمتع به من متانة واستقرار، ويكون التركيز على ضمان نزاهة وكفاءة عقود الأمانة (المشاركة والمضاربة)، مع توفير حسابات جارية مضمونة من قبل المصرف دون عائد، وللمصرف التصرف بما على أساس مفهوم الخراج بالضمان.

ب- أهم الاختلافات بين الوساطة المالية التقليدية والتشاركية: من أهم جوانب الإختلاف بينها (جميل، 2006، الصفحات 50-52):

- إختلاف وتنوع الهيكل التنظيمي: ليضم أقساماً لدى المصارف الإسلامية لدراسة أسواق وتحليل فرص الاستثمار ودراسة الجدوى وتقييم المشروعات، وإختيار مجال التوظيف وصيغته يتوقف على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وخبرة الوسيط، وهذه الأسس تحل محل معايير الإلتئمان التقليدية كنوعية الضمانات ونسبة تغطيتها للتمويل ودرجة الرفعة المالية، إذ يسمح النظام الإسلامى بتبديل التمويل حتى 100% ودون ضمانات تقليدية مسبقة سوى جدوى النشاط أو المشروع، ما يشجع تمويل شركات المخاطر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في الدخول إلى مجالات الإنتاج التي لا تتوفر لها الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على الإلتئمان في نشاط الإبتكار والبحث والتطوير.

- عدم التخصص: للمصارف الإسلامية غير متخصصة في مجال أو نشاط دون غيره، وإنما تعمل في جميع أوجه الاستثمارات مهما تعددت وتباينت، فنشاطه شامل كبنك تجاري، وبنك أعمال، وبنك تنمية، وبنك إستثمار، وهذا فرضه طابع صيغ التمويل وطبيعة الودائع وتعدد الخدمات مع التطور الإقتصادي.

- معالجة وتسيير الودائع: هناك إلتزام على المصرف الإسلامى تجاه صاحب الحساب الجارى بضرورة رده إليه عند الطلب، لكن الأمر ليس لحسابات الإستثمار التي تقابل الودائع لأجل بالنسبة للمصارف التقليدية، حيث لا يوجد أي التزام بردها لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما تحققه هذه الحسابات من العائد أو الخسارة.

- خلق النقود: قد ينجم عن تبادلي المصارف التقليدية في منح القروض، سعياً وراء الربح والتوسع في الإلتئمان وزيادة الكتلة النقدية حالة عدم التوازن، هذه الزيادة إذا لم يقابلها زيادة في النشاط الحقيقي والإنتاج ستؤدي للتضخم، ورغم أنه لا يتصور واقعياً أن اشتقاق نقود الودائع سيختفي كلياً في ظل النظام المصرفي الإسلامى إلى أن الربط المباشر زمنياً وكمياً بين التدفقات المالية وعمليات إنتاج السلع أو الخدمات في هذا النظام، ستؤدي بالضرورة إلى أن يكون اشتقاق النقود الإئتمانية في حده الأدنى.

- العلاقة مع المصرف المركزي: من أجل المحافظة على أموال المودعين خاصة واستقرار النظام المالى عموماً، ومن أجل السيطرة على التوسع المالى وتحقيق قدر من التوازن في الإقتصادي، ظهرت أساليب الرقابة على المصارف بعضها أساليب كمية، وبعضها أساليب نوعية مع تعديل علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية بما يتلاءم وطبيعة نشاطها.

- هيكل مصادر الأموال: إن مصادر الأموال بالمصارف التقليدية لا تختلف كثيراً عن الإسلامية، نوجز هذه المصادر في شكلين: مصادر داخلية (أو ذاتية) ومصادر خارجية.

أما المصادر (أو الموارد) الذاتية أو الداخلية تتكون من رأس المال، والإحتياطيات (لمواجهة المخاطر المحتملة ولتدعيم مركزه المالى)، والأرباح الصافية المجمعة، أما المصادر الخارجية فتمثل الإلتزامات قبل الغير: وتأخذ طابع التمويل أو القرض، وتعتبر الودائع أهم مصادر التمويل بالمصارف التجارية، ومن خلال المقارنة فإنه لا يوجد كبير إختلاف في النوعين من المصارف وإنما يتجلى الخلاف في هيكل الودائع ومدى أهميتها، وكذا في النظرة وأسلوب التعامل مع هذه المصادر، حيث الودائع تحت الطلب بالمصارف التجارية تعتبر أهم مصدر للأموال الخارجية، أما بالمصارف الإسلامية فتقل أهميتها النسبية في هيكل الودائع، حيث تحتل المكانة الأولى فيها ودايع المشاركة، ذلك لأن الأرصدة الجارية تخضع لزكاة المال بنسبة 2,5% متى بلغت النصاب وحال عليها الحول.

- استخدامات الأموال: من خلال تتبع البنود التي تحتويها ميزانية مصرف تجارى تقليدى، فإن أصوله مرتبة ترتيباً تنازلياً، حسب درجة السيولة، بحيث تبدأ بالنقدية الموجودة بالخزينة، وتمثل أعلى درجات السيولة، وتنتهي بالأصول الثابتة وهي أقلها سيولة، وكأي منشأة يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال زيادة إيراداته وتخفيض نفقاته الإجمالية، حيث يجب أن يراعى تحقيق أكبر كفاءة ممكنة، إذ يتعرض المصرف لإجراء قوي لزيادة



تمويلاته واستثماراته، فسياسة الإستثمار يتنازعها عاملان: الربحية، والسيولة، وهما متعارضتان عادة بمعنى أن زيادة أحدهما يكون على حساب الآخر بالضرورة.

وهو الأمر نفسه للمصارف الإسلامية، لكن المكانة الأولى في هيكل الودائع بالمصارف الإسلامية تعود لودائع المشاركة الأمر الذي يجعلها أقل عرضة لخطر عامل السيولة، لذا يتطلب الحال هنا الاحتفاظ بحجم من السيولة أقل عموماً، بالإضافة إلى أن احتفاظ المصارف الإسلامية بأموال سائلة لمدة تفوق السنة يعرضها لدفع نسبة 2,5%، كركيزة على النقود التي دار عليها الحول (جميل، 2006، صفحة 56)، وبذلك فهي تساهم بقدر أكبر في إقامة المشاريع، والمساهمة في تمويل الإستثمارات ذات الأولوية، والتي تعود بالنفع على المجتمع.

**ج- المخاطر في التمويل الإسلامي:** يستمد المنظور الواسع للمخاطر وإدارتها من مقاصد الشريعة وأهمها حفظ المال، وعلى الرغم من أن المخاطر غير محبذة عموماً باعتبارها احتمال التعرض للخسارة فإنه لا مناص منها لتوليد الثروة والقيمة المضافة، ويتم الحكم على الأنشطة الاقتصادية بحسب المخاطر الملازمة لها والقيمة المضافة التي تولدها، وحدد الباحثون في الإقتصاد الإسلامي ثلاث أنواع من المخاطر (بن جديدة، 2015، الصفحات 68-69):

**- الخطر الأول هو الخطر الأساسي:** المتأصل في جميع المعاملات التجارية، وهو ضروري لجني الأرباح من هذه المعاملات، وهناك قاعدتان شرعيتان تربطان العوائد بالمخاطر الأساسية وتشكلان أساس المعاملات الإقتصادية: الأولى قاعدة "الغنم بالغرم" حيث يرتبط حصول المنفعة بالمسؤولية عن الخسارة المحتملة، وعادة ما تستخدم هذه القاعدة في تفضيل أدوات التمويل والصيغ التشاركية في الربح والخسارة، والقاعدة الثانية "الخارج بالضمان" والتي تنص على أن من ضمن شيئاً ينتفع به مقابل ضمانه، ويتمتع بالمنافع الكاملة مع تحمل مخاطر ملكيته، وهي مرتبطة أساساً بمخاطر عمليات البيع والتأجير.

**- الخطر الثاني هو الخطر المحرم:** الذي يكون على شكل غرر فاحش، والذي يعرف بعدم اليقين (لا يمكن تقدير احتمالات الأحداث) فيرتبط بالجهالة والمقامرة والمخاطر العالية المتعلقة بوجود المبيع أو إمكانية قبضه وعدم تحديد الكمية والجودة والسعر ووقت نقد الثمن وتسليم المثمن...

**- النوع الثالث للخطر هو الجائر** الذي لا يندرج ضمن المخاطر العالية لدرجة المقامرة ويمكن تقدير احتمالاتها العادلة، ومنها المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، وهي مخاطر يمكن تحملها أو تجنبها والتحوط منها وإدارتها بشكل عام.

## II - الطريقة والأدوات :

يتم تحليل المعطيات المحصل عليها من خلال تقارير بنك الجزائر والمصارف الإسلامية العاملة، حيث يتم إستخراج مؤشرات الوساطة المالية بشكل عام ومحاولة ربطها بأهم المؤشرات الإقتصادية الحقيقية وهي تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالأساس، وحجم التمويل الإستثماري وإدخار الأفراد والمؤسسات، والبيانات تمثل حجم الإيداع والإقراض وبعض المتغيرات الأخرى للفترة الزمنية 2013-2018 بالأساس ثم عرضها بمجداول توضح حجم الأصول المالية المطلق والنسبي ثم نسب الوساطة المالية لتبيان جوانب تحويل حجم المدخرات إلى إستثمارات أو حسب وظيفة تحويل الأجل مع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وتتبع تطورها وتحليله مع مسار السياسات الإقتصادية، وإستخراج الميل المتوسط والحدي لكل من الودائع والقروض، ومروونات الإيداع والإقراض الدخلية إضافة إلى إشارة لمتوسط مردودية النظام المصرفي ومجمل المخاطر ومؤشرات الإستقرار المالي.

كما تمت الإستعانة بتقارير كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام - الجزائر - حيث تم تناول حجم التمويل الإسلامي بالنسبة لحجم التمويل المصرفي الإجمالي، وتطور نسب الإيداع والإقراض من طرف المصارف الإسلامية العاملة، مع حجم وتوزيع التمويل حسب الصيغ والأجل وإيراداتها، مع الإشارة لمردوديتها وتحليل وزنها النسبي.

## II - النتائج ومناقشتها :

**1- واقع النظام المالي والوساطة المصرفية في الجزائر:** تسيطر وساطة الميزانية بشكل شبه كلي على أشكال الوساطة بالجزائر مع عدم وجود سوق مالي كبير ونشط، وعلى ذلك يتم تحليل واقع النظام المالي من خلال الوساطة المصرفية بالدرجة الأولى وأثرها على المؤشرات النقدية والمالية والحقيقية.

أصول النظام المالي ونسب الإقراض مع مستوى النمو الإقتصادي الجدول (03) بالملحق الذي يوضح مؤشرات تطور الأصول المالية ونسب الإقراض في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2013-2018.

حيث يلاحظ التطور النسبي للمؤشرات بشكل عام، فالزيادة في نسبة الأصول المالية للناتج المحلي الإجمالي تعكس التوجه لإدماج النظام المالي في العملية التنموية وإستثمارات الدولة خاصة، حيث رافقها إرتفاع نسبة القروض للإقتصاد للناتج المحلي الإجمالي CrEc/GDP وهي مرتبطة بمعدل [M2/GDP] الذي يعبر عن معامل السيولة للإقتصاد ودرجة العمق المالي فيبدو التوسع النقدي كبيراً إنعكس على مختلف المؤشرات حيث

يتجاوز 75% (وهذا المعدل منخفض نسبياً بالدول المتقدمة بحدود 50% مع تطور التمويل بالأسواق المالية مقابل التمويل غير المباشر) (بوسالم و لمزاودة، 2016، صفحة 167)، وبالنسبة لمقابلات الكتلة النقدية الأخرى ومع انخفاض صافي الموجودات الخارجية تزامناً مع العجز الإجمالي لميزان المدفوعات، إرتفع صافي القروض للدولة بما يتجاوز 2000 مليار دج بين سنتي 2017 و2018، إثر التمويل النقدي للدولة من طرف بنك الجزائر. (لوكال، 2018، صفحة 16)

أما نسبة القروض للقطاع الخاص لإجمالي القروض فهي مستقرة عموماً، والإئتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتزايد تدريجياً ومع ذلك يبقى منخفضاً مع ضعف مساهمته في النمو رغم أنه الأكثر إنتاجية، وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن القروض المباشرة تقريباً كلياً تمويل الاقتصاد 98.2% تغطي التمويل الكلي للقطاع الخاص، وبنسبة شبه تامة لتمويل القطاع العمومي.

## 2- تناسب الإئتمان مع النشاط الاقتصادي والتوازنات النقدية :

أ- علاقة (الإدخار - الإستثمار) من خلال الوساطة المالية: بالنسبة لتناسب حجم الودائع والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي فهو كما بالجدول (04) بالملاحظ يوضح مقارنة الحجم النسبي للودائع بالقروض الممنوحة.

تلاحظ فجوة الإقراض بين الودائع كنسبة من الناتج المحلي ومؤشر القروض، وعدم قدرة المصارف الجزائرية على مقابلة طلبات القروض وتحمل مخاطر التمويل، وهو ما خلق لديها أزمة فائض السيولة فعلى الرغم من تحسن مستوى الإدخار المسجل إلا أن تنمية الإستثمارات الخاصة الناجمة عن تحرير الاقتصاد تسير ببطء، ما يبين صعوبة تحويل موارد هامة من الإدخار السائل إلى الإستثمار الحقيقي المنتج، وضعف معدل التحويل، ما يطرح قضية كفاءة النظام المالي والوساطة المالية خاصة رغم تحريها نسبياً لغرض إحياء آليات التمويل وزيادة مستوى فعاليته وتطوره، ناتج أساساً عن ضعف مستوى العمق المالي من حيث الكفاءة والكثافة والإدماج، مع تركز التمويل لدى المصارف العمومية، ونقص التنوع وضعف التجديد في مستوى الخدمات المصرفية، فمستوى التطور لا يزال دون المستويات التي بلغتها بعض بلدان الجوار. وقد خصّ الأداء الضعيف نسبياً للخدمات المصرفية الأساسية (القاعدية) المقدمة للعملاء من الأسر وخدمات توزيع القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تلاحظ الزيادة المستمرة لإجمالي الودائع خلال فترة الدراسة وإن كانت بمعدلات متفاوتة، ومع تراجع معدل تطور الودائع المصرفية خلال السنوات الأخيرة، ومرد ذلك يعود إلى انخفاض الإدخار العمومي بالدرجة الأولى وانخفاض أسعار المحروقات، كما أن الودائع لأجل كانت تمثل أعلى نسبة مما يعكس الأهمية النسبية للودائع الادخارية مقارنة بالودائع الجارية الذي يعكس عموماً ضعف تحويل آجال الإستحقاق، وبدأت الأهمية النسبية للودائع الجارية بالارتفاع مقابل انخفاض الأهمية النسبية للودائع لأجل في هيكل الودائع، رغم أن فاعلية النظام المصرفي في تمويل التنمية إنما ترتبط أساساً بالودائع لأجل لما تتصف به من إستقرار وإمكانية توظيفها في التمويل المتوسط والطويل الأجل، والذي وجه خاصة لتمويل قطاع الطاقة وقطاع المياه والتمويل العقاري، وزيادة التوجه إلى الودائع تحت الطلب يرجع بالدرجة الأولى إلى تراجع الثقة في الجهة المصرفية بسبب قضايا الفساد والهزات التي مر بها الجهاز المصرفي والأزمات المالية والإقتصادية فقد أصبح المودعون يفضلون الودائع الجارية بدلاً من المخاطرة في الودائع لأجل.

ب- المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإستثمار والإدخار، لذلك فقد أعطيت له أهمية في برنامج الإصلاح المالي بغية وضع أسعار فائدة مناسبة ومنافسة، وقد أخذت أسعار الفائدة الحقيقية إتجاهاً واضحاً نحو الإنخفاض ولكنه موجبة عموماً، وتجدر الإشارة أن معدل الفائدة في الجزائر مدعم من طرف الدولة في معظم القطاعات التي أرادت دعمها، وقد كان صندوق ضبط الموارد واحتياطي الصرف هما أهم ضمان لاستمرارية تمويل المشاريع الإستثمارية.

ودعمت الدولة التمويل ذا الفائدة الميسرة أو المدعمة والذي أدى بالفعل لتدهور إنتاجية رأس المال في بلدان يقال أن أهم ما تعانیه ندرة رؤوس الأموال فضلاً عن إستخدام تكنولوجيات غير ملائمة للبيئة الاقتصادية، ولا تتناسب مع رأس المال الرخيص المتاح، وأسعار الفائدة لا تعكس الإنتاجية الحقيقية لرأس المال، ما يعبر عن عدم وجود خلل هيكلية في ربط الدائرتين النقدية والحقيقية.

والإنفاق الإستثماري العام رصدت له مبالغ مالية ضخمة، تم تغطية جزء منها عن طريق الإدخار الحكومي الذي عرف نمواً معتبراً مع ضخ كميات هائلة من القروض البنكية للدولة وللإقتصاد، ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات الإستثمارية والإستهلاكية ما خلق فجوة بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو الإنفاق الداخلي، وهذا الأخير يتناسب طردياً مع معدل نمو الكتلة النقدية، ما أدى لزيادة الواردات لسد الفجوة وبمعدلات مرتفعة، ما إنعكس على الأسعار المحلية.

ج- مؤشرات توازن الإئتمان والدخل: يمكن توضيح أهم مؤشرات علاقة أطراف التمويل ببعضها، ومع نمو الدخل من خلال الجدول (05) لتطور مؤشرات تناسب الإئتمان مع النشاط الاقتصادي للفترة 2013-2018.

حيث أن الزيادة في القيم المطلقة لعمليات الإقراض كانت ترافق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المرتبط بالمحروقات، مع زيادة كبيرة في الميل المتوسط للإقراض ناجمة عن برامج الإنعاش الإقتصادي وحقق مبالغ مالية كبيرة في الإقتصاد، لكنها تبقى بقيمتها الإسمية وتتبع سياسات



الإستثمار والتمويل الحكومي، وفي السنوات الأخيرة يلاحظ إنخفاض المرونة الحدية للإقراض التي تربط تغيرات عمليات الإقراض بالتغيرات في الدخل، ويتضح أكثر من خلال معامل مرونة الإقراض الدخلية والتي انخفضت بشكل كبير، ما يعكس الحذر وعدم الثقة في النظام المالي والإقتصادي، مع إنحياز النظام التمويلي الرأسمالي والقائم على الفائدة للفصل بين آلية التمويل ونتائج القطاع الإنتاجي، وعموماً ومنذ نهاية 2014 شهدت مؤشرات الإيداع والإقراض إنخفاضاً محسوساً وحذراً في مؤشراتهما.

3- **مؤشرات الأداء والمخاطرة للنظام المصرفي:** من جانب الصلابة المصرفية وأهم مؤشرات الملاءة فمعدل الملاءة الإجمالية أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 3 حيث تقارب 20% بالنسبة للبنوك العمومية وتتجاوزها من قبل البنوك الخاصة، إضافة لنسبة السيولة العالية التي تتجاوز 23% سنة 2017، أما مردودية المصارف بقيت جيّدة، حيث سجلت مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) إنخفاضاً طفيفاً لتبلغ 17.8%، مقابل 18.1%، ومعدل مردودية الأصول (العائد على الأصول)، فسجل إرتفاعاً، منتقلاً من 1.9% إلى 2% بين سنتي 2016 و2017، حيث يشكل هامش الفائدة نسبة تتجاوز 70%.

4- **تجربة البنوك الإسلامية العاملة في النظام البنكي الجزائري وأهميتها النسبية:** تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الإسلامية بالحدائث وقلة المشاركين فيها نظراً أن القانون الجزائري لا يسمح بقيام البنوك الإسلامية بمعنى الكلمة بل بنوك تتعامل بمنتجات الصيرفة الإسلامية، مما صعب فتح السوق نحو هذا النشاط وقلل إلى حد كبير نمو هذا النوع من العمل البنكي.

أ- **البنوك الإسلامية العاملة:** تجربة بنك البركة الجزائري تعتبر الأولى لإدخال الصيرفة الإسلامية إلى الساحة النقدية الجزائرية وهذا سنة 1991، لتدعم التجربة سنة 2008 بينك ثاني وهو بنك السلام -الجزائر-.

ب- **تقسيم وتطور حجم صيغ التمويل الإسلامي:** ويوضح الجدول التالي التمويلات التي تم اعتمادها من طرف بنك البركة باعتباره الأكثر خبرة في مجال التمويل خلال الجدول (06) بالملحق للفترة 2012-2016 حسب توفر المعطيات.

أما الجدول (07) فيوضح توزيع متوسط ومجموع التمويل والإيرادات خلال فترة الدراسة لبنك البركة الجزائري 2012-2016.

وما يمكن ملاحظته من تمويلات بنك البركة هو الإعتماد الواضح على التمويلات القصيرة المدى خاصة صيغة المراجعة باعتبارها الأقرب إلى الأساليب التمويلية التقليدية والأقل مخاطرة، وهذا حتى صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي ضيق النطاق على التمويلات الاستهلاكية، مما دفع المصرف إلى تحويل تركيزه نحو صيغة أخرى تتماشى مع مضمون النص القانوني الجديد وهو الإعتماد الإيجاري، حيث إستحدث مديرية خاصة بهذا الأخير لتعويض النقص التمويلي في صيغة المراجعة، والتي لطالما كانت تمثل أعلى المداحيل خاصة في ما يتعلق بإعادة بيع السيارات السياحية.

ج- **مؤشرات الحجم ونشاط وإستثمار وتمويل البنوك الإسلامية إلى إجمالي البنوك العاملة:** من المفترض أن يتم دعم البنوك الإسلامية بشكل عام نظراً لتميزها من خلال نشاطها التمويلي القائم على الربحية وتقاسم المخاطر، وخاصة فيما يتعلق بالصيغ التشاركية، وعلى ذلك يمكن البحث في مختلف المؤشرات المقارنة بين النموذجين في حالة الجزائر لمعرفة وزن التمويل الإسلامي، ثم الوزن النسبي بين المصرفين العاملين في المجال.

أ- **مؤشرات وزن البنوك الإسلامية للبنوك العاملة:** يوضح الجدول (08) بالملحق تطور مؤشرات الحجم من خلال إجمالي الموجودات وتمويلات بنكي البركة والسلام إلى إجمالي موجودات وتمويل البنوك العاملة للفترة 2012-2017.

حيث يلاحظ من خلال المؤشرات المدروسة:

- حجم المصارف الإسلامية من خلال مختلف المؤشرات يبين هامشية وصغر الحجم إلى إجمالي المصارف العاملة والتي تسيطر عليها المصارف العمومية بنسبة تقارب 90%، حيث لم تصل نسب التمويل والودائع المجمعة نسبة 2 بالمائة، مع وجود نظام مالي تسيطر عليه المصارف العمومية مع مجال صعب للنشاط والعلاقات المتبادلة مع البنوك الأخرى والبنك المركزي، ما يتطلب إرادة وإجراءات لدعم مجال النشاط المصرفي الإسلامي بشكل جاد ونشط؛

- نظراً للأقدمية والخبرة يستحوذ مصرف البركة الجزائري على النسبة الأكبر من الودائع والتمويل في إطار النشاط المصرفي الإسلامي، مع تشابه لأوجه العمل والفئة المستهدفة.

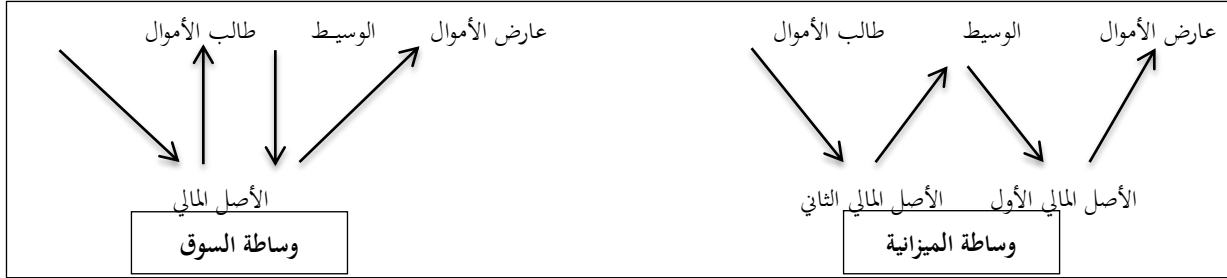
- تطور مؤشرات الأداء والنشاط المصرفي وعوامل الربحية للمصارف الإسلامية أكبر من متوسط الصناعة عموماً، والتي تبرز مدى قدرتها على توليد أرباح الإستغلال واستمراريتها في النشاط، وضمنياً قدرتها على إيجاد مؤشر للتمويل الإسلامي بديلاً للفائدة مبدئياً، وإن كان ذلك يتطلب مجالا مساعداً ومناخاً إقتصادياً ملائماً ورغبة لدى السلطات السياسية والنقدية في دعم النشاط المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة.

#### IV- الخلاصة :

- يمكن تلخيص أهم النتائج ومناقشتها من خلال مايلي:
- يتمتع الوسطاء الماليون بميزة إقتصادية تتعلق بتكوين محفظة من الموجودات بمخاطر أقل، مع توفرها على مبالغ كبيرة تسمح لها بتحقيق وفورات الحجم وتخفيض تكاليف المعاملات ؛
  - ميزة نسبية ناتجة عن إمكانية الإطلاع على معلومات حسابات العملاء عند التمويل ومردودية المشاريع الإستثمارية ؛
  - النظام المالي الكفاء ينتج خدمات مالية ذات كفاءة تسهل تعبئة وتجميع الإدخار من خلال الوظائف التي يقوم وبالتالي يشكل مخزنا للموارد المالية الضرورية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يسهل تبادل السلع والخدمات ؛
  - من أهم وظائف الوساطة المالية التشاركية هيكلية مجموعة شاملة من الخدمات والأدوات المتوافقة مع الشريعة والمتنوعة من حيث الأهداف المالية والإستحقاق ودرجة المخاطرة ؛
  - تلبية الإحتياجات المتنوعة للوحدات الإقتصادية في النموذج التشاركي تنعكس إيجابا على النمو الإقتصادي ككل ؛
  - على النظام المالي الجزائري إستيعاب وتحسين وتعميق أثر الوساطة المالية وخاصة التشاركية منها يسمح بتفعيل وساطة مرتبطة بالقطاع الحقيقي، تعزز دورها في المعاملات المالية مع إحداث النقلة المرجوة بمرافقة الأعوان الإقتصاديين.
  - ومن خلال النتائج السابقة فقد تم إثبات الفرضية الموضوعة.
- ويمكن عرض الإقتراحات التالية لتطوير أداء الوساطة المالية والصرفية بشكل عام والوساطة التشاركية بشكل خاص كما يلي:
- محاولة تمثيل الخدمات المالية في مؤشرات إحصائية أكثر تمثيلا ودقة لدور الوساطة المالية، وخاصة المتعلقة بدراسة وتصنيف ورصد مجالات الإستثمار والتمويل، وتجميع وتثبيت المخاطر، وتسهيل تبادل الخدمات الرئيسة الداعمة للنمو ؛
  - رفع العوائق التي يتقاهها العملاء فيما يتعلق بفتح الحسابات والإيداع والسحب أو التحويل بالعملة الوطنية أو بالعملات الصعبة، مع توفير الأرضية التقنية والمرونة اللازمة من الإطارات البشرية لتطبيقها، مع تعزيز أكبر للشمولية المالية واستعادة الثقة بالمصارف ؛
  - تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، مع فئات المنتجات المتاحة وتقديم التسهيلات والتحفيزات القانونية والضريبية على الأقل مثل المنتجات بفائدة ؛
  - التكفل بخصوصيات نمط التمويل التشاركي وتعزيز الإدماج المالي في تعبئة الموارد وعلاقة العملاء بالوسطاء والإستجابة للتطلعات الحالية والمستقبلية لهم في إطار وساطة منظمة ومكيفة ؛
  - تحسين كفاءة العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف التشاركية وفي إطار أدوات السياسة النقدية وأهدافها، مع تحسين متطلبات المجال التنظيمي والمحاسبي والتكويني.
- والبحث في هذا المجال قد يتعدى إلى الدراسات القياسية لمؤشرات الوساطة المالية وربطها بأهم المؤشرات الحقيقية الكلية كالدخل والإستثمار والإدخار، والنتائج خارج المحروقات أو الجزئية كأرباح المؤسسات والعائد على الملكية والأصول أو الرافعة المالية ودور التمويل التشاركي النسبي في تمويل المؤسسات بمختلف أشكالها مع تكلفته وعائده وكفاءة الوساطة المالية التشاركية مع تجارب مقارنة.

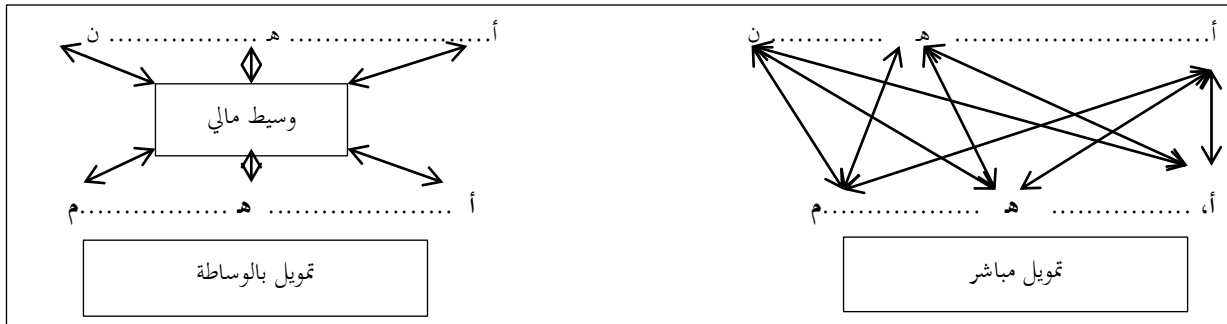
- ملاحق :

الشكل رقم (01): أنواع الوساطة والعلاقة التمويلية بين أعوان الفائض وأعوان العجز



المرجع: بن عزوز عبد الرحمن، دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس، مذكرة ماجستير علوم التسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، ص 69. 2011-2012

الشكل (02): أهمية الوساطة المالية في ربط وتيسير العلاقة بين أطراف العملية التمويلية



المرجع : من إعداد الباحث واعتمادا على الخلفية النظرية

الجدول (1): ميزانية مبسطة لوسيط مالي وتحويل الأجل

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
1000	موارد قصيرة الأجل	500	توظيف لأجل طويلة
200	موارد طويلة الأجل	700	توظيف لأجل قصيرة

Source ; Robert Ferrandier, Vincent Koen, **Marché de capitaux et techniques financiers**, 4eme édition, Economica, Paris.P32.

:

الجدول (02): أهم الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الوساطة المالية

1- الودائع:	6- الإكتتاب في الأوراق المالية:	9- حركة الأموال:
- ودائع جارية؛	- أذونات الخزينة، سندات الدولة؛	- التمويل المحلي، والدولي.
- ودائع لأجل، وبإحطار.	- أسهم وسندات الشركات.	10- خدمات الضمان:
- ودائع توفير.	7- خدمات الإستشارة:	- خطابات الضمان.
2- التداول:	- إستشارة إدارة السيولة؛	- الإعتمادات والتحصيلات المستندية.
- السوق المالية؛	- الإدارة المالية والتخطيط المالي؛	- خدمات القبول.
- النقد الأجنبي.	- الإستثمار العقاري؛	- ترويج المشروعات الجديدة.
3- بيع الأوراق البنكية:	- التجارة الخارجية؛	11- خدمات التأمين:
- شهادات الإيداع؛	- الاستشارات القانونية، والضريبية؛	- تأمين الصادرات؛
- الأسهم و السندات.	- بحوث التسويق.	- تأمين المخاطر؛
4- الإئتمان:	8- خدمات المستهلك:	- تأمين الأفراد و الممتلكات.
- الإئتمان الإستهلاكي؛	- بطاقات الإئتمان.	12- التمويل المتخصص:
- إئتمان للمؤسسات؛	- الشيكات السياحية.	- تمويل شراء الأصول.
- إئتمان للبنوك المحلية و بالخارج.	- إدارة أصول الأفراد.	- التأجير التمويلي.
5- السمسرة:	- الخزائن و الأمان.	- تمويل المشروعات.
- في سوق المال والعملات والذهب.	- صناديق الإستثمار.	- المشاركة.
- الأراضي و العقارات.	- نظم المعاشات.	- التمويل العقاري.

المرجع: بريس عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005-2006 ص171.

الجدول (3): مؤشرات تطور الأصول المالية ونسب الإقراض في النظام المصرفي الجزائري الفترة 2013-2018

التعيين	2013	2014	2015	2016	2017	2018
$\frac{FAss}{GDP}$	$\frac{10320}{16650} = 62$	$\frac{11976}{17229} = 69.5$	$\frac{12509}{16713} = 74.8$	$\frac{12881}{17515} = 73.5$	$\frac{14098}{18594} = 75.8$	$\frac{15514}{20190} = 81.2$
$\frac{CrEc}{GDP}$	$\frac{5156}{16650} = 31\%$	$\frac{6505}{17229} = 37.8$	$\frac{7277}{16713} = 43.6$	$\frac{7910}{17515} = 45.4$	$\frac{8880}{18594} = 47$	$\frac{9974}{20190} = 49.4$
$\frac{PCrd}{GDP}$	$\frac{2722}{16650} = 16.3$	$\frac{3122}{17229} = 18.1$	$\frac{3588}{16713} = 21.5$	$\frac{3957}{17515} = 22.6$	$\frac{4568}{18594} = 24.6$	$\frac{5032}{20190} = 24.9$
$\frac{PCrd}{TCrd}$	$\frac{2722}{5156} = 52.8$	$\frac{3122}{6505} = 48$	$\frac{3588}{7277} = 49.3$	$\frac{3957}{7910} = 50$	$\frac{4568}{8880} = 51.4$	$\frac{5032}{9976} = 50.4$

المصدر: مؤشرات محسوبة على أساس التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر

$\frac{FAss}{GDP}$ : نسبة مجموع أصول النظام المالي للناتج المحلي الإجمالي؛  $\frac{CrEc}{GDP}$ : نسبة القروض للإقتصاد للناتج المحلي الإجمالي؛  $\frac{PCrd}{GDP}$ : نسبة القروض للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي؛  $\frac{PCrd}{TCrd}$ : نسبة القروض للقطاع الخاص لإجمالي القروض.

الجدول (4): مقارنة الحجم النسبي للودائع بالقروض الممنوحة %

البيان/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم الودائع/GDP	$\frac{8710}{16650} = 52.3$	$\frac{10002}{17229} = 58$	$\frac{9579}{16713} = 57.3$	$\frac{9319}{17515} = 53.2$	$\frac{10258}{18594} = 55.2$	$\frac{11710}{20190} = 58$
حجم القروض/GDP	$\frac{5156}{16650} = 31$	$\frac{6505}{17229} = 37.7$	$\frac{7277}{16713} = 43.5$	$\frac{7910}{17515} = 45.2$	$\frac{8880}{18594} = 47.7$	$\frac{9976}{20190} = 49.4$
الودائع الجارية	5018	5918	5136	4910	5549	6477
(النسبة %)	(57.6)	(59.2)	(53.6)	(52.7)	(54.1)	(55.3)

5233 (44.7)	4709 (45.9)	4409 (47.3)	4443 (46.4)	4084 (40.8)	3692 (42.4)	الودائع لأجل (النسبة%)
2687 (26.9)	2298 (25.9)	1914 (24.2)	1711 (23.5)	1609 (24.7)	1423 (27.5)	قروض قصيرة الأجل (النسبة%)
7289 (73.1)	6582 (74.1)	5996 (75.8)	5566 (76.5)	4896 (75.3)	3733 (72.5)	القروض م ط لأجل (النسبة%)

المصدر: مؤشرات محسوبة على أساس التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر

الجدول (5): تطور مؤشرات تناسب الإلتزام مع النشاط الإقتصادي للفترة 2013-2018

السنة	الميل للإيداع	المتوسط للميل للإيداع	الميل للحددي مرونة الدخلية	الإيداع للميل للإيداع	المتوسط للميل للإيداع	الميل للحددي مرونة الدخلية	مرونة الإقراض الدخلية
2013	0.52	---	0.31	---	---	---	---
2014	0.58	2.23	0.38	4.26	2.23	7.52	3.97 -
2015	0.57	0.82	0.44	1.41	0.82	1.82	1.99
2016	0.53	0.32 -	0.45	0.56 -	0.32 -	1.82	1.44
2017	0.55	0.87	0.48	1.64	0.87	1.99	1.44
2018	0.58	0.91	0.49	1.65	0.91	1.44	1.44

المرجع: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات: www.ons.dz - مؤشرات محسوبة على أساس التقارير السنوية والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر

الجدول (6): التمويلات حسب الأجل والصيغ الموافقة في بنك البركة الجزائري للفترة 2012-2016 القيمة: مليار دينار

البيان / السنة	2012	2013	2014	2015	2016
تمويلات قصيرة المدى	5.3	3.617	8.822	7.812	10.66
- سلم إيرادات السلم	0.415	0.390	0.430	0.696	0.647
- المراجعة والمساومة إيرادات المراجعة والمساومة	31.1	29.9	34.7	37.6	37.7
- إستصناع إيرادات الإستصناع	2.725	2.45	2.191	2.733	2.725
تمويلات متوسطة وطويلة المدى	0.981	0.756	0.557	3.383	0.777
- إجارة تشغيلية إيرادات الإجارة التشغيلية	0.101	0.04	0.044	0.051	0.045
- إجارة تمويلية إيرادات الإجارة التمويلية	12	17.31	23.73	8.679	41.65
- مشاركة إيرادات المشاركة	0.628	0.908	1.381	1.296	2.255
المجموع الكلي للتمويلات	3.804	1.375	5.524	6.587	9.360
المجموع الكلي للإيرادات	0.165	0.244	0.276	0.397	0.446
	0.005	0.064	0.056	0.212	0.927
	0.0001	0.0008	0.002	0.004	0.01
	53.19	53.02	73.39	64.27	101.07
	4.034	4.032	4.324	5.18	6.128

المرجع: إكرام مهدي، صلاح الدين لكحل: المنتجات المالية الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الماستر أكاديمي، تخصص

مالية المؤسسة، جامعة العربي التبسي، تبسة 2018، ص: 68-69-71-72-74-75-77-78-80.

المنتجات المالية الاسلا... > handle > bitstream > xmlui > dspace.univ-tebessa.dz

الجدول (8): مؤشرات الحجم البنوك الإسلامية إلى إجمالي البنوك العاملة القيمة: مليار دينار (ما بين قوسين بالنسبة المئوية)						المؤشرات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	
<b>14098</b>	<b>12881</b>	<b>12509</b>	<b>11976</b>	<b>10320</b>	<b>9654</b>	إجمالي أصول النظام المصرفي
(2.4)334.4	(2)263.4	(1.9)234.2	(1.7)199.1	(1.9)196.6	(1.9)183.6	منها: مصارف إسلامية
(74)248.6	(80)210.3	(83)193.6	(82)162.8	(80)157.1	(82)150.8	- بنك البركة
(26)85.8	(20)53.1	(17)40.6	(18)36.3	(20)39.5	(18)32.8	- بنك السلام
<b>8878</b>	<b>7908</b>	<b>7276</b>	<b>6503</b>	<b>5154</b>	<b>4286</b>	إجمالي تمويلات البنوك العاملة
(2.1)182.6	(1.7)136.9	(1.6)115.8	(1.6)103.2	(1.8) 90.9	(1.8) 78.1	تمويلات البنوك الإسلامية
(77)139.7	(81)110.7	(83)96.5	(78) 80.6	(70) 63.3	(74) 57.9	- بنك البركة
(23)45.5	(19)29.4	(17)21.3	(22)22.6	(30)27.6	(26) 20.2	- بنك السلام
<b>10232</b>	<b>9080</b>	<b>9201</b>	<b>9117</b>	<b>7787</b>	<b>7238</b>	إجمالي ودائع البنوك العاملة
(2.56)262	(2.25)204.6	(1.9)178.3	(1.6)146.6	(1.85)144.1	(1.84) 133	ودائع البنوك الإسلامية
(79)207.9	(83)170.1	(87)154.6	(89)131.2	(86) 125	(88)117	- بنك البركة
(21)53.7	(17)34.5	(13)23.7	(11)15.4	(14)19.1	(12)16	- بنك السلام
						حقوق المساهمين
						- بنك البركة
24.5	24.3	23.4	23.8	23	22.1	- بنك السلام
16.6	15.4	14.3	14	12.6	11.4	صافي الإلتزامات خارج الميزانية
						- بنك البركة
72	64	61	4	52	52	- بنك السلام
7	14	0.5	16.1	24.4	17.8	الربح الصافي
						- بنك البركة
3.55	3.98	4.11	4.3	4.1	4.2	- بنك السلام
1.18	1.08	0.3	1.38	1.27	1.1	العائد على الأصول %
						- بنك البركة
1.43	1.89	2.12	2.64	2.61	2.79	- بنك السلام
1.38	2.03	0.74	3.8	3.22	3.35	العائد على الملكية %
						- بنك البركة
14.49	16.38	17.56	18.07	17.83	19	- بنك السلام
7.11	7.02	2.11	9.86	10.08	9.65	

المرجع: من إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، بنك السلام الجزائر لمختلف السنوات.  
- ما بين قوسين( ) نسبة تمويل المصارف الإسلامية إلى إجمالي المصارف العاملة، أو البركة إلى مؤشرات المصارف الإسلامية.



**- الإحالات والمراجع :**

- 1- كوكب سمراد الجميل. (2017). مقدمة في إدارة المؤسسات المالية: نظريات وتطبيقات. عمان: دار الأكاديميون.
- 2- عبد الرحمن بن عزوز. (2011-2012). دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس (مذكرة ماجستير فرع إدارة مالية). قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة منتوري.
- 3- عبد المنعم السيد علي. (2004). النقود والمصارف وأسواق المال. عمان: دار الحامد.
- 4- محمد صالح الخناوي، و عبد الفتاح عبد السلام السيد . (1998). المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- 5 - Ferrandier, R., & Koen, V. (1997). **Marché de capitaux et techniques financiers** 4 eme edition. Paris: Economica.
- 6- محمد الجموعي قريشي. (2006). قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية). جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 7- عبد القادر بريس. (2006). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 8- إبراهيم العمر. (30 November, 2009). *MPRA paper*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2019، من <http://mpr.uni-n18798.meunchen.de/18798>
- 9- قويدري قوشيح، وعبد القادر بريس. (2016). الدور التنموي للوساطة المالية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15 المجلد 2 جامعة محيس مليانة. من على منصة المجلات الجزائرية: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9009> (تاريخ الزيارة 28 11, 2019)
- 10- أمنة بن دحمان. (2016). التطور المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص مالية. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبي بكر بلقايد.
- 11- لطفي عامر وآخرون بن جديدة. (2015). النظام المالي الإسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مكتبة الملك فهد.
- 12- أحمد جميل. (2006). الدور التنموي للبنوك الإسلامية، دراسة نظرية تطبيقية (1980م-2000م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 13- أبو بكر بوسالم، ورياض لمزاودة. (2016). آثار التحرير المالي على إستقرار النظام المالي ومستوى التنمية المالية- الإشارة لحالة الجزائر-. من مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2 المجلد 3 على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5285> (تاريخ الزيارة 29 11, 2019)
- 14- محمد لوكال. (ديسمبر, 2018). تقرير محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني. تاريخ الاسترداد 02 12, 2019، من [https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention\\_apn122018.pdf](https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/intervention_apn122018.pdf)

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

رفيق غدار (2021)، الوساطة المالية ودعم النمو الإقتصادي: أهميتها وآلياتها بين المدخلين التقليدي والإسلامي -دراسة حالة الجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 02)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 297-312.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - مع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - مع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.  
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.